اشتباكات عنيفة في «المعركة الأخيرة» لـ «قسد» و«داعش»

سوريا: مقتل 4 مدنيين في هجوم صاروخي

قوات قسد في سوريا

قوات تابعة للنظام السوري تتفقد مواقع للمعارضة المسلحة

دمشق – «وكالات»: أعلنت قوات سوريا الديموقراطية وهي تحالف فصائل كردية وعربية تدعمها واشنطن، السبت، بدء «المعركة الحاسمة لإنهاء» وجود ما تبقى من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في شرق البلاد.

وقال مصطفى بالي، وهو متحدث باسم قوات سوريا الديموقراطية، «المعركة بدأت».

وأكدت قوات سوريا الديموقراطية على حسابها على تويتر، أنها أطلقت «المعركة الأخيرة...للقضاء على آخر فلول التنظيم في الباغوز».

وأعلنت قوات سوريا الديمقراطية إخلاء 20 ألف مدني من آخر معاقل داعش شرق الفرات، قبل انطلاق المعارك مع التنظيم الإرهابي.

وأكد قائد العسكري، أنه «بدأت قوات المدفعية وراجمات الصواريخ بالقصف على أوكار داعش في جبل الباغوز والمزارع المحيطة ببلدة الباغوز بعد جمع كل المعلومات حول نقاط تواجدهم».

وأوقفت قوات سوريا الديمقراطية العمليات العسكرية منذ بداية الشهر الجاري بعد تدخل وجهاء من المنطقة لتأمين خروج المدنيين المحاصرين في منطقة الباغوز في مسافة لا تزيد عن 5 كيلومترات مربعة.

و خاضت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن، معارك ضارية في آخر معاقل تنظيم داعش في شرق سوريا، حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية وهي تحالف فصائل كردية وعربية أعلنت أمس السبت، بدء «المعركة الحاسمة» لإنهاء وجود مقاتلي التنظيم الذين باتوا يتحصنون في آخر معاقلهم في شرق البلاد، بعد توقف دام أكثر من أسبوع للسماح للمدنيين بالفرار.

وأفاد المرصد عن اشتباكات عنيفة جرت بين الطرفين صباح اليوم فيما كان التحالف الدولي يشن قصفاً جوياً ومدفعياً على مواقع المتمردين، وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن «المعركة مستمرة»، مشيراً إلى اشتباكات عنيفة صباح اليوم مصحوبا بانفجار الغام.

وتمكنت هذه القوات التي تتشكل من فصائل كردية وعربية تدعمها واشنطن إثر هجوم بدأته في سبتمبر الماضي، من التقدم داخل الجيب الأخير للتنظيم وباتت تحاصره ضمن 4 كيلومترات مربعة قرب الحدود العراقية، ولايزال هناك نحو 600 مقاتل للتنظيم أغلبهم من الأجانب محاصرين فيها، بحسب المتحدث باسم قوات سوريا الديموقراطية ممصطفى بالي.

ودفعت العمليات العسكرية وفق المرصد أكثر من 37 ألف شخص إلى الخروج من آخر مناطق سيطرة التنظيم منذ مطلع ديسمبر الماضي، غالبيتهم نساء وأطفال من عائلات المقاتلين، وبينهم نحو 3400 عنصر من التنظيم.

وتعمل هذه القوات في مركز مخصص للفرز قرب خط الجبهة، على التدقيق في هويات الخارجين وأخذ بصماتهم، وينقل المشتبه بانتمائهم للتنظيم إلى مراكز تحقيق خاصة، وهي تعتقل مئات من المتمردين الأجانب.

ومني التنظيم الذي أعلن في العام 2014 إقامة «الخلافة الإسلامية» على مساحات واسعة سيطر عليها في سوريا والعراق المجاور تقدر بمساحة بريطانيا، بخسائر ميدانية كبرى خلال العامين الأخيرين، وبات وجوده حالياً يقتصر على مناطق صحراوية حدودية بين البلدين.

وبحسب التحالف الدولي الداعم للهجوم ضد الجيب الأخير للتنظيم في شرق سوريا، تمكنت قوات سوريا الديموقراطية من تحرير نحو 99.5 في المئة من الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش في سوريا، كما تحارب القوات النظامية المتردين بدعم عسكري روسي منذ عام 2015، وأصبحت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد.

وتعد وحدات حماية الشعب الكردية ضمن قوات سوريا الديموقراطية ثاني قوى مسيطرة على الأرض بعد قوات النظام، وتسيطر على نحو 30 في المئة من مساحة البلاد، تتضمن حقول غاز ونفط مهمة، وتؤكد دمشق باستمرار عزمها على استعادة السيطرة على كامل البلاد ونشر مؤسساتها الحكومية فيها.

من ناحية أخرى قتل أربعة أشخاص على الأقل أمس بينهم ثلاثة أفراد من نفس الأسرة في هجوم صاروخي على بلدة خان شيخون في شمال سوريا التي تخضع لسيطرة المعارضين، وفقاً لنشطاء.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان أن القتلى هم رجل وزوجته وطفلهما، إضافة لطفل آخر.

وأوضح أن قوات الحكومة السورية استهدفت مدينة خان شيخون وأطرافها بنحو 17 صاروخاً.

وأعلن الدفاع المدني السوري عن الهجوم على شبكة «تويتر» الاجتماعية، وأكد مقتل أربعة مدنيين وإصابة «عدد آخر».

وأفاد المرصد بأن القوات الحكومية شنت أيضاً هجمات بالمدفعية على محور الصخر وحصرايا ومحيط بلدة اللطامنة.

وتمثل هذه البلدات جانباً من المنطقة منزوعة السلاح المتفق عليها بين روسيا وتركيا لفصل القوات الحكومية والجماعات المعارضة التي تسيطر على محافظة إدلب ومحيطها.

وتصاعد القتال في الأيام الأخيرة في المنطقة منزوعة السلاح التي بدأ العمل بها في 17 من سبتمبر الماضي.

تونس: اتفاق بين النقابة والحكومة ينهي إضرابات المعلمين

مظاهرات احتجاجية سابقة لمعلمين تونسيين

تونس – «وكالات»: أعلنت نقابة التعليم الثانوي في تونس السبت، التوصل إلى اتفاق مع وزارة التربية لينهي بذلك أزمة استمرت لأشهر تسببت في إضرابات واحتجاجات وتعطل للدروس والامتحانات.

وتوصلت النقابة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل ووزارة التربية إلى اتفاق، بعد أن صادقت الهيئة الإدارية للنقابة السبت، على مقترحات من الحكومة تخص منح مالية وامتيازات اجتماعية كانت محل خلافات بين الجانبين.

ويأتي الاتفاق بعد أشهر من المفاوضات المتعثرة التي تزامنت مع اعتصامات وإضرابات للمعلمين منذ نوفمبر الماضي، ما تسبب في تعليق الامتحانات والدروس واحتجاجات للطلبة.

كما نفذ أولياء أمور الطلبة احتجاجات في الشوارع أيضاً للمطالبة باستئناف الدراسة والتأي بأبنائهم عن الأزمة.

وقال أمين نقابة التعليم الثانوي لسعد اليعقوبي للصحفيين اليوم: «جاءت اقتراحات (من الحكومة) قابلة للنقاش، ناقشناها البارحة وكانت تحتاج لتعديلات ضرورية من أجل قبولها، تم التوصل اليوم إلى تفاهمات في علاقة بهذه التحفظات».

وأضاف اليعقوبي، «التنقيحات التي أضيفت ترتقي إلى الحد الأدنى الذي طلبه المدرسون».

وسيتيح الاتفاق استئناف الدروس، بعد أن كان العام الدراسي على شفا «سنة بيضاء».

ويأتي الاتفاق بعد يوم واحد من اتفاق مماثل بين الحكومة والاتحاد بشأن أزمة الزيادات في الأجور لأكثر من 650 ألف موظف في الوظيفة العمومية والقطاع العام، ما مهد لإلغاء إضراب عام كان مقرراً يومي 20 و21 من الشهر الجاري بعد إضرابي 22 نوفمبر و17 يناير الماضيين.

الإعدام لمدانين بهجوم الكرك

الأردن: متهمون جدد بقضية الدخان

عناصران أمنيان في الأردن بمنطقة الكرك

عمان – «وكالات»: وسعت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الأحد، من دائرة جلب المتهمين في قضية تصنيع ماركات الدخان المزورة، والتي تقدر حجم التهرب الضريبي فيها بمليارات الدولارات ويتهم بها مسؤولون سابقون، بعد أن أمهلت 6 أشخاص، 10 أيام لتسليم أنفسهم.

وبحسب ما قال مصدر قضائي فإن «من بين المطلوبين بشار وهو نجل عوني مطيع المتهم الرئيس بالقضية، إضافة إلى شخص لبناني وآخر هولندي».

وكان مدعي عام محكمة أمن الدولة الأردنية، وجه الخميس الماضي، تهما بالفساد إلى 54 شخصا، بينهم مسؤولون سابقون بارزون، يعتقد أنهم متورطيون بالقضية، ووفقا للائحة الإتهام، فقد وجه المدعي العام تهما تتعلق بالفساد إلى 54 متهما، أبرزهم وزير المياه السابق منير عوبس، ومدير الجمارك السابق اللواء المتقاعد وضاح الحمود، والمستشار السابق وهب العواملة، على خلفية ما يعرف بقضية «مصنع الدخان المقلد» في الأردن.

وأبرز التهم هي إساءة استعمال السلطة والتهرب الجمركي والتهرب من الضريبة العامة على المبيعات وقبول الرشوة وتقديم رشوة، وكما اتهموا بالقيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه والموارد الاقتصادية للخطر، والقيام بأعمال من شأنها تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو تعريض أوضاع المجتمع الأساسية للخطر.

وبحسب المصدر، فإن رئيس محكمة أمن الدولة العقيد القاضي العسكري الدكتور محمد العفيف أصدر مذكرة طلبت من المتهمين الـ6 أن يسلموا أنفسهم إلى السلطات القضائية المختصة خلال المدة القانونية لمحاكمة كل منهم عن التهمة المسندة إليه، وإلا سيعتبرون فارين من وجه العدالة.

وبحسب المذكرة، فإن عدم تسليم المطلوبين لأنفسهم، سيدفع إلى وضع أموالهم تحت إدارة الحكومة ما داموا فارين ويتم حرمانهم من التصرف بها، إضافة إلى اعتبار كل تصرف يقومون به أو التزام يتعهدون به باطلا.

وأمر رئيس محكمة أمن الدولة كل فرد من أفراد الأمن العام بإلقاء القبض على كل واحد منهم وتسليمه إلى السلطات المختصة، داعيا كل من يعلم بمحل وجود أي منهم أن يخبر عنه.

وبلغ عدد المتهمين المقبوض عليهم حتى الآن بقضية مصنع الدخان المزور 14 شخصا، من بينهم المتهم الرئيس عوني مطيع، من ضمن قائمة أسماء صدر بحقها قرار إلقاء القبض، وكان رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز قرر الشهر الماضي إحالة ملف القضية إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة، بسبب خطورتها على الأمن الاقتصادي.

من ناحية أخرى أعادت محكمة أمن الدولة الأردنية أمس الأحد محاكمة إثنين من المدانين في قضية هجوم الكرك الذي أوقع نهاية عام 2016 عشرة قتلى وتبناه تنظيم داعش، وحكمت عليهما بالإعدام شنقا حتى الموت.

وحكم رئيس محكمة أمن الدولة اليوم الأحد في جلسة علنية على الأخوين خالد المجالي وحمزة المجالي بـ«الإعدام شنقا حتى الموت».

وكانت محكمة التمييز، وهي أعلى هيئة قضائية بالأردن، نقضت حكم المحكمة السابق والصادر في نوفمبر 2018 والقاضي بالسجن المؤبد بحق الأخوين.

وكان مصدر قضائي أردني أكد أن «أفعال المتهمين ساهمت في إثارة الفوضى والفزع والرعب بين أفراد المجتمع الأردني والسياح الأجانب وأدت إلى تهديد أمن البلاد واستقراره، وأدت إلى استشهاد رجال أمن ومواطنين وسائحة أجنبية وإصابة العديد من رجال الأمن العام».

وأصدرت محكمة أمن الدولة في 13 نوفمبر الماضي أحكاما تراوحت بين السجن 3 أعوام والمؤبد بحق 10 مدانين في قضية هجوم الكرك (118 كلم جنوب عمان) الذي أوقع في 19 ديسمبر 2016 عشرة قتلى بينهم سبعة رجال أمن وسائحة كندية، و34 جريحا هم 15 من عناصر الأمن و17 مدنيا وأجنبيان.

وتحصن حينها الربعة مسلحين في قلعة الكرك الاثرية، بعدما هاجموا دوريات للشرطة ومركزا أمنيا، واشتبكوا مع الاجهزة الأمنية نحو سبع ساعات قبل أن تقتلهم قوات الأمن.

وبعد هجوم الكرك بيوم واحد اعتقل ممول الهجوم في مداهمة لمنزله أدت الى مقتل أربعة من رجال الامن وأحد الارهابيين، ثم جرت عمليات توقيف لاحقا لعدد من المشتبه بهم.

ويشارك الأردن، أحد حلفاء واشنطن الأساسيين في الشرق الأوسط، في تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق.

الجزائر: الحزب الحاكم يختار بوتفليقة مرشحاً للرئاسة

الجزائر – «وكالات»: قال زعيم حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم معاذ بوشارب، السبت، إن الحزب اختار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرشحه للانتخابات الرئاسية التي تجرى في 18 أبريل المقبل.

ويتولى بوتفليقة (81 عاما) الرئاسة منذ عام 1999، ولم يظهر علنا إلا نادرا منذ أصيب بجلطة في عام 2013 أقعدته على كرسي متحرك. والولاية المقبلة التي يترشح لها هي الخامسة.

ولا يزال يتعين على الرئيس أن يعلن هو ترشحه رسميا، وهو ما سيتم على الأرجح عبر رسالة تقرأ نيابة عنه، قبل الثالث من مارس.

الجيش التشادي يأسر 250 «إرهابياً» تسللوا من ليبيا

«وكالات»: أعلنت قيادة أركان الجيش التشادي في بيان السبت، أن القوات التشادية أسرت أكثر من 250 «إرهابيا بينهم 4 من القادة» إثر دخول قافلة من المتمردين إلى تشاد من الأراضي الليبية في نهاية يناير الماضي.

وقال الجيش في بيان، إن «أكثر من 4 سيارة دمرت». كما صودرت «مئات قطع السلاح»، مضيفا أن «عمليات التمشيط تتواصل» في منطقة إينيدي في شمال شرق تشاد على مقربة من الحدود مع ليبيا والسودان.

وأضاف البيان من دون مزيد من التفاصيل، أن «عدداً كبيراً من الوثائق» التي تدين حامليها قد ضبط.

وكان الرئيس التشادي إدريس ديبي، أكد الخميس في مجلس الوزراء، أن الجيش التشادي الذي تسانده فرنسا قد دمر بالكامل «قافلة المرتزقة».

وفي أعقاب توغل متمردين آتين من ليبيا في «عمق تشاد» أواخر يناير، «طلبت تشاميتا دعما عسكريا من فرنسا».

وأعلنت باريس الإثنين، ثم الأربعاء، أنها أغارت بطائرات «ميراج 2000» على قافلة من سيارات (بيك-أب).

وأكد اتحاد قوى المقاومة أنه دخل تشاد مع 3 آرتال من سيارات (البيك-أب) المسلحة.

واتحاد قوى المقاومة هو مجموعة مسلحة تقف وراء محاولة الانقلاب في 2008 التي تم إفشالها في اللحظة الأخيرة على أبواب القصر الرئاسي في نجامينا بفضل دعم الحليف الفرنسي.

واعترفت للمجموعة الجمعة، بوقوع «أضرار» بعد الغارات الفرنسية المتعاقبة، كما قال محمد دوكي وارو، أحد مسؤولي اتحاد قوى المقاومة.

وأكد مصدر في المجموعة، «نحن في جبال هاجر مرفين» بالمنطقة نفسها، موضحا أن 10 عناصر من اتحاد قوى المقاومة قتلوا في الغارات.

وذكر ضابط تشادي كبير، أن عناصر من الجيش التشادي يتمركزون في قاعدتي أونيانغا وفادا، في هذا الجزء من منطقة إينيدي، قد نشروا في منطقة باو حيث وقعت الغارات الفرنسية.

وقال ضابط في الجيش التشادي طلب التكتم على هويته، إن «هرمية القيادة العسكرية» لاتحاد قوى المقاومة قد «ضربت».